

رئيس هيئة الرقابة التنظيمية لـ «الميثاق»:

نتظر كلمة القضاء بشأن جزأموال المؤتمر

أكد الدكتور نجيب ناصر العجي -رئيس هيئة الرقابة التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام، أن المؤتمر ينتظر كلمة القضاء، بشأن تجميد أمواله، مشدداً على أن هيئات المؤتمر ستتخذ الإجراءات الكفيلة للحفاظ على أموال وممتلكات المؤتمر. وقال العجي في لقاء مع «الميثاق»: أن المؤتمر الشعبي العام واحد موحد ولا توجد اجنحة داخله، كما لا توجد خلافات أو انقسامات وأن التباينات القائمة سيتم معالجتها طبقاً للنظام الداخلي.

وأضاف: أن تماسك قيادة المؤتمر وقواعده تمثل الركيزة الأساسية لحماية وحدته التنظيمية.

وأكد أن عام 2015م سيشهد زخماً مؤتمرياً في النزول الميداني وتفعيل عملية الاتصال والتواصل.. مشيراً إلى أن النزول الميداني لقيادة المؤتمر إلى بعض المحافظات حقق النتائج المرجوة..

وحدد رئيس هيئة الرقابة التنظيمية التأكيد على أن قرارات اللجنة الدائمة الرئيسية جاءت طبقاً للنظام الداخلي للمؤتمر وأن اجتماع عدن مخالفاً للوائح التنظيمية، وتخضع من يقفون وراء ذلك للمساءلة.. فإلى نص الحوار..

لقاء : منصور الغدرة

لا انقسامات داخل المؤتمر.. والتباينات سيتم معالجتها



قرارات اللجنة الدائمة الرئيسية جاءت طبقاً للنظام الداخلي

لدى المؤتمر تكوينات تعبر عنه..
وأى حديث خارج الأطر رأي شخصي

النزول الميداني لقيادات المؤتمر
إلى المحافظات حققت النتائج المرجوة

هيئة الرقابة تتعامل بشفافية..
واجتماع عدن تجاوز النظام الداخلي

الداخلية للمؤتمر؟

أي قرارات يتخذها أي تكوين في المؤتمر فهي تتخذ في إطار اللوائح سواءً أكانت هذه القرارات اتخذتها اللجنة الدائمة أو التكوينات الأخرى وهي في إطار النظام الداخلي وإذا كان هناك أي تظلم أو اعتراض عليها فيجب أن يتم مناقشتها عبر الأطر والتكوينات المؤتمرية وتعد لعقد مؤتمر عام استثنائي لطرح كل القضايا.

هل يمكن للمؤتمر أن يذهب إلى مؤتمر عام وهو ما نستطيع القول بجناحين؟

لا توجد اجنحة داخل المؤتمر فهناك مؤتمر واحد والمعروف ان أي حزب تحكمه لوائح وأنظمة بالإضافة إلى قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وهو نافذ ولا يمكن تجاوز هذه القواعد القانونية واللوائح، فالأحزاب محكومة بأنظمتها وقانون الأحزاب في الجمهورية اليمنية والتي تلزم الأحزاب والتنظيمات السياسية بأن تعقد مؤتمراً واحداً واجتماعاتها إلا وفقاً لهذه الأنظمة والقوانين التي تعطيها الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية والأنظمة في عقد مؤتمرها وفقاً لهذه القوانين، في الأخير ما أريد التأكيد عليه أنه لا يوجد هناك شيء في المؤتمر اسمه جناحين.. عندنا مؤتمر شعبي عام واحد وعندنا نظام داخلي ولوائح واحدة ولا توجد انقسامات وإنما نحن نتعامل في المؤتمر على أساس أننا حزب تحكمنا الأنظمة واللوائح والقوانين المنظمة لأعماله ونشاطاته وأي خروج عنها يعتبر مخالفاً لها.

لكن الخلاف موجود ولا يمكن تجاهله؟

هناك قانون ونظام يحكم الجميع وأنا هنا أتكلم على أساس أن هناك تكوينات مؤسسية داخل الحزب هي المعنية بحل أي خلافات ومناقشة أي اعتراضات على أي قرار صدر عن هيئات الحزب وليس الأفراد هم المعنيون بذلك وأي تصرف فردي لا يمثل إلا نفسه وليس مخول له أن يتكلم باسم التنظيم.

كيف تقيمون النزول الميداني للقيادات المؤتمرية إلى فروع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظات.. وهل ستتواصل خاصة بعد اجتماع عدن المزعوم؟

في إطار التوجيهات العليا للمؤتمر الشعبي العام لتعزيز الاتصال والتواصل مع الأطر والتكوينات القاعدية للمؤتمر وتنفيذاً لتوجيهات اللجنة العامة للمؤتمر بتشكيل لجان للنزول إلى عدد من فروع المؤتمر لمناقشة الأوضاع بمختلف جوانبها وعلى وجه الخصوص الجانب التنظيمي بما يضمن الحفاظ على الوحدة التنظيمية للمؤتمر وتعزيزها لمواجهة أية محاولات أو مساعي لبعض الأطراف لشق وحدة الصف المؤتمري، وعلى ضوء هذا النزول فقد تحققت النتائج المرجوة منه من حيث أنها ساهمت بتعزيز الوحدة التنظيمية للمؤتمر.

وشرح أبعاد وخلفيات القرارات والإجراءات التنظيمية التي تم اتخاذها في الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة الرئيسية ومدى أهمية هذه القرارات المتخذة في تفعيل دور الأطر وهيئات القيادة والقاعدية للمؤتمر على حد سواء، والر تفاق، باد أنها التنظيمية.

كما أنه تم خلال اللقاءات مع فروع المؤتمر شرح المستجدات السياسية على الساحة الوطنية وتوضيح رؤية المؤتمر وتوجهاته ومواقفه حيالها إضافة إلى التشديد على ضرورة تفعيل الاتصال والتواصل بين الأمانة العامة للمؤتمر بمختلف قطاعاتها والأطر القيادية الأخرى للمؤتمر من ناحية وفروع المؤتمر بالمحافظات والجامعات من ناحية أخرى.

وساهم هذا النزول الميداني في تنشيط العمل التنظيمي على مستوى فروع المحافظات بما يسهم في تعزيز دور المؤتمر بين أوساط قواعده وأنصاره وتعزيز حضوره التنظيمي والجماهيري والسياسي على الساحة الوطنية.

أما بالنسبة لتواصل هذه النزولات، هناك خطة معدة من قبل الأمانة العامة باستمرار وتكثيف النزول الميداني واللقاءات التنظيمية على مستوى مختلف التكوينات التنظيمية.

ما حقيقة الأوضاع داخل المؤتمر الشعبي العام.. والحديث عن وجود انشقاق يعيشه المؤتمر؟

ليس هناك فهي خلافات أو انقسامات كما نسمع أو نقرأ وأن وجدت أي تباينات في الآراء، وسوف يتم معالجتها وحلها على مستوى الأطر للتكوينات التنظيمية وطبقاً للنظام الداخلي واللوائح المتفرعة عنه.

وماذا عن ما يطرح بأن اللجنة الدائمة الرئيسية في اجتماعها الاستثنائي قد خالفت النظام الداخلي للمؤتمر؟

المؤتمر لديه تكوينات هي التي تعبر عنه ومن خلالها يمكن لأي شخص في المؤتمر التعبير من خلال هذه التكوينات وأي حديث لأي شخص خارج هذه الأطر فهو يعبر عن نفسه فقط ولا يعبر عن المؤتمر الشعبي العام وتم اتخاذ من قرارات في اللجنة الدائمة الرئيسية هي في إطار النظام الداخلي واللوائح المتفرعة عنه.

لكنهم يتحدثون بأن قرارات اللجنة الدائمة خالفت اللائحة

> من المؤسف جداً أن يتصدر المؤتمرات الرامية لتفكيك المؤتمر أحد قياداته الذين صدعوا على أكتافه وبلغوا أعلى المناصب والمراتب السياسية وليس سرّاً القول بأن رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي هو من يدير هذه المؤامرة لشق صف المؤتمر ويبدل كل مايستطيع من أجل تدمير هذا الكيان الجماهيري الرائد الذي طالما كان صمام أمان لوحدتنا وأمن واستقرار اليمن، وله سجل ناصع في عملية النهوض الحضاري والتنمية الشاملة التي وصلت إلى قرى وصحاري وأرياف ومدن اليمن كافة.

مؤسف جداً أن يقابل وفاء المؤتمر مع الرئيس هادي بهذا الجحود والنكران الذي لندج ما يبرره فممنذ توليه للسلطة بتزكية كبيرة من المؤتمر الشعبي العام ودعوة مؤسسه وزعيمه لكافة أعضاء المؤتمر وأنصاره بانتخاب هادي رئيساً للجمهورية فتوجه الجميع بكل الحب والثقة لمنحه أصواتهم طواعية.. فماذا كان الجزء؟

في البداية كافأ المؤتمر بين بحملة اقصاصات شملت نحو سبعة آلاف عضو مؤتمري في كافة المستويات القيادية والوظيفية في الجهاز الإداري والمؤسستين العسكرية والأمنية، وطالت موظفين في مختلف مؤسسات الدولة.. تبعها تكسيم للأفواه واغلاق قناة «اليمن اليوم» التي يمولها المؤتمر بما تمثله من خطاب اعلامي معتدل يستوعب كافة الاطراف السياسية ويلتزم بالاصول المهنية في العمل الاعلامي. وتم اقتحام القناة بواسطة قوات مدججة من الحرس الرئاسي بطريقة بربرية أثارت الرعب في نفوس العاملين بالقناة، وجرى نهب الاجهزة وتدميرها على مرأى ومسمع من كاميرات المراقبة التي كشفت بشاعة الفعل الذي مارسه جنود هادي.

تلا ذلك محاصرة جامع الصالح واقتحامه بواسطة الحرس الرئاسي «أيضاً وتم اغلاقه لعدة أيام من أجل اسكات الاصوات المعتدلة التي لا تسبح بحمد رئيس الجمهورية. أغلقوه لأن خطباء الجامع يذكرون الناس بما قال الله ورسوله فقط وهو ما أزعج هادي وأثار حفيظته لأنه يذكره أيضاً بوحدة من منارات العلم التي أنشأها الزعيم علي عبدالله صالح.

ولم يتوقف الكيد والحقد على المؤتمر وقيادته فتتمت عمليات اغتيال للكوادر المؤتمرية دون أن تحرك ضمان القيادة السياسية واكتفى الجميع

بسماع خطاب الرئيس وهو يحكي بطلوته بأنه استلم البلد وهي على شفا الاحتراب والقتال فكان حمامة السلام كما يدعي، ولا يزال الجميع يتندرون باللجان التي يشكها هادي في كل كارثة او جريمة تحدث في البلد، ولا يزال السؤال أين نتائج التحقيقات بشأن الاغتيالات أين ما حققته اللجان بشأن قضايا الاراضي والمقصبين عن أعمالهم؟ واين نتائج التحقيق في جرائم اغتيال الجنود وذبحهم واستهدافهم بالعوات الناسفة.

وبعد كل هذا يبحث الرئيس هادي عن كبش فداء، يغطي فشله في ادارة شؤون الدولة فلا يجد إلا المؤتمر ليصب عليه غضبه، ويرمي باللائمة على رئيس المؤتمر لأنه لم يمنحه الخطة السحرية للنجاح، فبدأ بتدبير المؤامرات الكبيرة لاخرجه من البلد باعتباره أحد المعرقلين للمبادرة الخليجية فإذا به يفتأ بقرار مجلس الامن يتضمن منعه من السفر وبقائه في اليمن، لترتد مؤامرة هادي عليه، فذهب للمقاطعة والدس للقول بأنه تحالف مع انصار الله لادخول عمران وصنعا في حين يعرف الجميع ان الرئيس هادي لم يصدر أمراً للجيش بالدفاع عن عمران وصنعا بل بارك ذلك لتصفية خصومه السياسيين ولكن المؤامرة لم تكتمل بل حطمت ماتبقى له من الطموحات السياسية كما هو اليوم يمكن من الزاوية المهجورة من منزله حبس الجدران يردد خطابات التحدي والتهميد بالعصا الاممية الغليظة ويتماذى في الاعتراف والتفاخر بوضع البلد تحت الوصاية الدولية.

ولاجل ذلك كله كان على المؤتمر ان يتخذ قراراً تأخر كثيراً بعزله عن منصب الامين العام كونه لايتفق مع شروط التفرغ للمنصب بحسب النظام الداخلي، وتعيين قيادات مخلصه في المراكز القيادية للمؤتمر، من أجل تدارك الانهيار الوشيك الذي بدأ ينعكس على المؤتمر بعد ضياع هيبة الدولة.

وليس خافياً على الجميع ما حدث بعد تلك القرارات التي أيدتها اللجنة الدائمة للمؤتمر بالإجماع إذ استعان الرئيس هادي بشقيقه لاقتحام فرع المؤتمر بعدن، ودعم اقامة اجتماع لما اسماه فروع المؤتمر بالمحافظات الجنوبية والذي قاطعته كل قيادات المؤتمر في تلك المحافظات واكدت على تمسكها بوحدة الصف المؤتمري ليظل هادي ونجله يناطحون الرؤاسي الشامخة ولن يجدوا إلا المزيد من حق الاغتيالات مدرسة الخنساء، برداع وتقد يجمع إلى العدالة والكشف عن من يقف وراءهم وإطلاع الرأي العام بذلك.



الدعوة إلى إجراء مصالحة وطنية شاملة لا تستثني أحداً واصطفاف وطني للنهوض بالبلد وإنهاء الصراعات والخلافات وتجاوز المشاريع الصغيرة والتي سبق للمجلس الأعلى للتحالف الوطني أن أكد على أن تلك المشاريع الصغيرة انعكست سلباً على أمن واستقرار الوطن ومصلحته العليا.

وحدد المجلس الأعلى للتحالف الوطني مطالبته الحكومة إلى الاضطلاع بمسئولياتها تجاه ضبط الأمن والاستقرار وسرعة تقديم مرتكبي المجزرة الشنعاء في حق الاغتيالات مدرسة الخنساء، برداع وتقد يجمع إلى العدالة والكشف عن من يقف وراءهم وإطلاع الرأي العام بذلك.

ندعو إلى مصالحة وطنية ونحذر من المشاريع الصغيرة

حزبية. ووقف المجلس في اجتماعه امام جملة من القضايا على الساحة الوطنية والقومية وكذا الأوضاع الأمنية والمعيشية والتي أصبحت تؤرق حياة كل مواطن يمني نتيجة للأوضاع الأمنية المتردية والحالة الاقتصادية الصعبة. وأكد الاجتماع ان المواطن اليمني اصبح يعيش في الجهول بسبب الصراعات السياسية الضيقة التي تفتعلها بعض القوى المستفيدة من العيش في ظل الصراعات والازمات.

وقال بيان صادر عن المجلس: انه ونتيجة لما يتعرض له الوطن من مخاطر محدقة تهدد أمنه ووحدته ومقدراته ومكتسباته فقد أقر

أكد المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وقوفه إلى جانب المؤتمر الشعبي العام ضد أي محاولة لشقه أو النيل من كوادره والاعتداء على مقراته واحتلالها.

وحيا المجلس في بيان صادر عن اجتماعه المنعقد السبت الماضي المواقف الوطنية لقيادات وكوادر المؤتمر الشعبي العام وعلى رأسهم الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية السابق رئيس المؤتمر الشعبي العام التي جنبت الوطن ويلات الصراع والاحتراب والدمار وأخرها تلك المواقف الوطنية المتمثلة في منح الثقة للحكومة التي أقصي منها وأحزاب التحالف وهو الأمر الذي لم يحدث في أي بلد في العالم حيث يستبعد حزب يمتلك الأغلبية في البرلمان من المشاركة في الحكومة إن لم يكن هو رئيسها وهي مواقف وطنية تحتم علينا الاعتراف بها لقيادة المؤتمر الشعبي العام والتي وضعت مصلحة اليمن العليا فوق أي مصلحة